مدير عام المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بمحافظة تعز في حديث ضافٍ لصحيفة (14 أكتوبر) :

توفير المياه ليست مهمة إنسانية ولكنها مهمة وطنية على الجميع

عملنا على معالجات آنية ومستقبلية

رغم المعالجات الآنية التي تضعها قيادة محافظة تعز لقضية المياه إلا أنها لا ترقى إلى ذلك المستوى الذي ينبغي توفيره والمتجسد في شعار (لابد من توفير الغذاء والمياه والسكن) للإنسان.

ولذلك ستظل قضية مياه تعز مشكلة عويصة تنغص حياة المواطن وتؤرقه ما لم توجد لها حلول جذرية تتضافر فيها الجهود الحكومية والاستثمار الوطني والعربي ومنظمات دولية ومجهودات شعبية أخرى تلتئم جميعاً لإزاحة هذا الكابوس المتمثل بمشكلة المياه عن كاهل مواطني هذه المحافظة التي تتصدر بقية المحافظات بتعداد سكانها.

ونظراً لأهمية المياه في حياة الإنسان عموماً وفي حياة أبناء محافظة تعز خصوصاً قد أرتأينا إجراء هذا اللقاء مع الأخ الدكتور عبد اللطيف المنيفي مدير عام فرع الهيئة العامة للمياه والصرف الصحي كمهندس متخصص في مجال المياه وعن اتجاهاته للحد من الأزمة التي تعيشها هذه المحافظة وهموم أخرى لم تنشر بعد أوجزناها بعد حوار دام قرابة أربع ساعات في مكتبه في النص التالي:

موظف فني واحد من بين قوام الموظفين البالغ عددهم (700) موظف

أجرى اللقاء/ عبد الرؤوف هزاع

لقد استهل الدكتور عبد اللطيف المنيفي حديثه عن مشكلة المياه في اليمن عموماً وفي محافظة تعز خصوصاً، حيث قال بأن هذه المشكلة لها أسباب كثيرة منها تتعلق بظروف طبيعية وأسباب أخرى تتعلق بواقع اجتماعي اقتصادي وثقافي أي بأن الظروف الطبيعية التي أثرت على شحة المياه هي قلة هطول الأمطار وقلة هطول الأمطار لها أسبابها أيضاً، منها الغطاء النباتي الذي كان متوفراً في الجبال وانحسر الاهتمام بالأرض والزراعة بالجبال وغطائها النباتي مما أدى إلى قلة عملية الندح وهذه إحدى العوامل التي أدت إلى قلة الأمطار، لأن الندح يعمل على زيادة الهطول المطري بجانب المساحات الواسعة التي كانت تزرع بمختلف أنواع الزراعة وأفسح المجال لزراعة القات وهذا النوع من النبات لا يعطي لعملية الندح مكانها الطبيعي، إضافة إلى أن هناك انحسار كبير جداً للأحواض المائية ومنها محافظة تعز التي تقع ضمن المناطق التي تزداد فيها هطول الأمطار نسبياً في المناطق للمناطق الشرقية بالذات.

وطبيعة التضاريس المحيطة بمدينة تعز تؤثر إلى جانب الظروف كما أسلفنا أي أن الانحدارات السريعة أثناء نزول الأمطار من الجبال المحيطة بالمدينة لا تساعد بقاء المياه وكذا لا تساعد على تغذية الحقول المائية أو الآبار الموجودة بجوار المدينة،

وقد ساعد ذلك في الفترة الأخيرة عملية التوسع الحضري وما رافقه من سفلتة للشوارع وبناء القنوات التي تقيمها ما يسمى بهيئة التطوير البلدي الموجود في نطاق المدينة والتي كانت على أساسها رصف الشوارع وممرات مجاري الأمطار أو السيول ولم يؤخذ بالاعتبار هذا التوسع بما يسمى بمشروع حماية مدينة تعز من كوارث السيول وكذا لم يؤخذ بعين الاعتبار بتغذية المياه الجوفية سواء داخل المدينة أو في الآبار المائية، لما هو متوفر منذ مئات السنين، ونحن الآن نشتغله بشكل كبير جداً وهذا يعني أن الموازنة المائية فقدت وأصبح السحب أكبر في التغذية ولذلك بدأنا نشعر بأن بعض الآبار جفت بشكل مطلق وبعضها قلة إنتاجيتها من ناحية اقتصادية وغير مجدية أن نشغلها وهذه تؤثر في تصاعد الأزمة من ناحية، وكانت تقوم على المياه الجوفية من ناحية أخرى.

ومن العوامل المؤثرة على حد قول الدكتور المنيفي أن حقول مدينة تعز من الحقول التي لا تتمتع بطبقات حاملة للمياه لينة ولكنها من النوع التي تنزل بكمياتها المحدودة ولا تعمل على عملية التشبع، وهنا نجد من أنه ليست كل الطبقات الجيولوجية صالحة ونحتفظ بالماء وهذا يدل على أن المناطق في منطقة الضباب والحوجلة والحوبان باعتبارها مصادر المؤسسة المائية لا توجد فيها الطبقات الحاملة للمياه، والطبقات الموجودة فيها الماء حالياً وهي طبقات نارية. إذ تصل درجة المياه في مناطق الضباب فوق 55 درجة مئوية نتيجة وجود الماء في هذه الطبقات.

وفي مناطق الحوجلة والحوبان مناطق شبه رسوبية ينتج عنها مياه تزداد فيها الملوحة أي أن نوعية المياه تتأثر بطبيعة الطبقات فتزداد ملوحة المياه وهذه جعلت مؤسسة مياه تعز في مشاكل متعددة لها عله بالكمي والنوعي.

إن كل هذه المشاكل التي تواجهها المؤسسة أثر سلباً على عوامل الإنتاج الذي بدوره يؤثر أيضاً على عملية توزيع المياه ومع ذلك عملت المؤسسة على إعادة توزيع المياه بطريقة مغايرة لعملية التوزيع السابقة التي كان معمول بها بعد أن وجدنا عملية تشتيت للمياه داخل المدينة.

وأشار الدكتور عبد اللطيف المنيفي إلى أن عدد الآبار الموجودة داخل المدينة تصل إلى (22) بئراً تحرم المنطقة التي توجد فيها الآبار ووتد مياهها إلى المنطقة المجاورة كما يضح الماء إلى الشبكة مباشرة.

ويفيد المنيفي من أن عملية الضخ المباشرة للمياه إلى الشبكة يعتبر مهلك للشبكة لكونها غير معدة للضخ المباشر ولكنها معدة للضخ بانسياب الجانب الآخر وجد أن نفقات المولدات التي تعمل على الضخ تحتاج إلى كهرباء لأنها تعمل على الديزل أو البترول وهي تعمل بالضخ على مدار الـ24 ساعة وهذا أمر بحد ذاته يؤدي إلى زيادة في النفقات.

وبإفادة منه (مدير المياه) قال انه قدم بمشروع للأستاذ خالد حمود الصوفي محافظ محافظة تعز، عن كيفية البدء بربط هذه المياه إلى الخزانات بمعنى أن المياه لا تضخ إلى الشبكة مباشرة بل تضخ إلى الخزانات، مشيراً إلى وجود أربعة معابر كانت قريبة جداً وتصرفت فيها المؤسسة إذ تم إدخالها إلى خزانات الأمن السياسي في (-----).

وتوجد ستة آبار في المناطق المجاورة لها وأجريت دراسة على ربطها نجد أن الأمن السياسي وخزانات الضباب حتى تخلط مياه الضباب بالمياه القادمة من مناطق البرارة والظهرة والحشاش مع مياه الآبار في المدينة يهدف التخفيف من حدة حرارتها هذا من جهة وكذا على أساس أن لا تضخ المياه مباشرة إلى الشبكة حرصاً على سلامتها من الهلاك.

وأوضح الدكتور المنيفي في سياق إجابته قائلاً : إن مهمتنا الأساسية وما تهدف إليه هي عدالة التوزيع لأن الآبار الـ(22) كانت كلها تضخ المياه للشبكة وإلى المواطنين المجاورين لنفس موقع الآبار وكان يحصل هؤلاء المواطنين على المياه مدة سبعة أيام أو عشرة أيام بشكل متواصل بينما سكان المناطق الأخرى محرومون من هذا الحق وقمنا بعملية التوزيع بشكل عادل، وقال لقد استطعنا ربط أربع آبار وأجرينا دراسة على ست آبار أخرى ووقع الأخ المحافظ مشكوراً على رسالة مرفوعة إلى الصندوق كي يقدم لنا مساعدة بمبلغ ثلاثين مليون ريال يمني وفي مرحلة أخرى توجد لدينا ثلاث آبار واحدة منها في منطقة (صنوفرة) وواحدة في قاع صغير وبئر في البيرارة وهذه ستضاف إلى جبل الجراء لأن هناك خزان إقامة الصندوق الاجتماعي مشيراً إلى إعداد دراسة بشأن ربط ثلاثة آبار موجودة في مدينة تعز وإلى وجود ثلاثة خزانات تتبع الأوقاف وتجري متابعتها من أجل تحويلها إلى المؤسسة كما تعمل المؤسسة على متابعة الحصول على خزانات أخرى حتى يتحسن توزيع المياه داخل المدينة وتخف أزمة المياه وهذا سيؤدي إلى المحافظة على الشبكة.

ونحاول أن نعمل خلط أيضاً للمياه ولكي تكون نقية نقلل من نسبة الملوحة ونقلل من نسبة الحرارة في بعض المياه الحارة.

■ الدكتور عبد اللطيف المنيفي

جمع مخططي الشبكة القديمة والجديدة

ويستطرد الدكتور المنيفي في حديثه قائلاً : لقد تولت قيادة مؤسسة مياه تعز في الوقت الذي لا يوجد لديها مخططات تفصيلية للشبكة القديمة الموجودة داخل المدينة وفي الشبكة المملوكة من قبل البنك الدولي وعملنا على جمع المخطط القديم والجديد في مخطط واحد على أساس يكون في المدينة مخطط واحد وأسقطنا عليه الشبكة الرئيسية والفرعية وأيضاً وقنا بترقيم الحنفيات والمجالس ونزلناها على شبكة المعلومات لأن طموحنا أن يكون لدى المؤسسة شبكة معلومات خاصة بها أو ما يسمى غرفة عمليات تغرف الماء إلى أين سيذهب وإلى أين يتسرب هذه هي المرحلة الأولى التي توثق فيها كل شيء والموجود في الواقع وتوثقه في مخطط حواء كان ضمن المخططات على الأوراق أو أيضاً على مستوى الشبكة المعلوماتية على أساسه أن ننتقل إلى مرحلة جديدة أكثر تطوراً.

كما بدأنا حالياً بخطوتين الأولى تتبع ومعرفة فاقد الماء في الشبكة وهو فاقد فني وكذا هناك فاقد إداري طبعاً الفاقد الفني قد يكون بسبب سوء في الشبكة ولا أستطيع تمييز الفاقد الفني من الإداري إلا إذا قمنا بالتالي:

تقسيم المدينة إلى تسعة وتسعين منطقة مثلاً دعمنا عدادات رئيسية وقد عملنا على ذلك وعدادات في المخازن.

وهذه العدادات سيعمل بها في بداية هذه المناطق على أساس ستسحب لي كمية المياه التي تدخل في مناطق أخرى تمر مسارها من هنا سنعرف كمية المياه التي تدخل والتي تذهب في الاتجاهات المختلفة. كما يجب أن يكون لدينا مجموعة من العدادات داخل المنطقة من خلالها سنعرف كم الكميات في العدادات هذه كلها وكم ------ العداد الرئيسي في هذا أبدأ أعرف كم فاقد المياه وإذا كان هناك فاقد أبحث عنه وأبدأ العمل في متابعة العمل هذا الفاقد الفني وفي تسربات المياه إذا في تسربات تقوم بإصلاحها وإذا كان هناك فاقد إداري وهي خلل في الشبكة وإذا عرفت وتابعت موطن الخلل إذاً أبدأ أحدد الخلل وتقوم بمعالجة الفاقد ومعالجة نصل الشبكة القديمة من الجديدة لأن الشبكة الجديدة لم تكن شاملة للمدينة ولكنها تغطي ما نسبته 87 % وهناك أجزاء من الشبكة عبارة عن مقاطع ---- الشركات في فترة سابقة لأنها رأت بأنها مكلفة جداً وأرتأت أن على مؤسسة المياه أن تقوم بهذا العمل ولكن الإشكال إنه لا يوجد حساب لموضوع المياه الذي يهدر الآن والتي تصل نسبته أكثر من 30 %.

فيما يقوم بعض المواطنين بسحب المياه من الشبكة القديمة ويريدون غلق العدادات في الشبكة الجديدة. وهذا الماء الذي يسحب من الشبكة القديمة يعتبر مهدور، وتوجد فرقتين في الميدان تعمل على فصل الشبكة القديمة عن الجديدة ولكنها تعاني من أن المخططات القديمة غير متوفرة في المؤسسة والعمل الذي يجري حالياً عن طريق عمالة قديمة كانت على دراية بمخططات الشبكة القديمة.

وبحسب قوله : لما جئت إلى المؤسسة عملت تقييماً للمؤسسة وعملت خطة عاجلة ضمن آليات برنامج زمني وقدمتها للإدارة وأقرت ومن ضمنها هذه كلها التي نتكلم عنها وتنفيذها الآن ونلاحظ مع الأخذ بالاعتبار موضوع التوزيع لأنه أيضاً نحن لا يمكن أن نعمل توزيعاً عادلاً ليس فقط أننا نوصل الماء إلى الخزانات لكن بالضروري أن نعيد النظر في تقسيم المدينة لأن تعز أصلاً مشكلتها الانحدارات والارتفاعات.

وكانت بعض المناطق تتحصل على المياه وبعضها الآخر لم تصلها إلا لفترة وجيزة وهذا أسهم بتعزيز قناعة الناس بأن لا عدالة في التوزيع بينما الموضوع يتخذ جانباً فنياً.

وبهدف حل المشكلة قمنا بتقسيم المناطق وتوزيع المياه بالتساوي على كافة المناطق داخل المحافظة. بحيث يدخل الماء مرة واحدة ويخرج مرة واحدة حتى يحصل الجميع على المياه بغض النظر عن كون المنطقة مرتفعة أو غير مرتفعة.

نصيب الفرد من المياه

وتطرق الدكتور المنيفي إلى نصيب الفرد من المياه بقوله :قليل جداً وفي حدود ما هو متاح يصل تقريباً إلى 32 لتراً في اليوم وما تقدره منظمة الصحة العالمية مئة لتر ولكن اليمن بأكمله لا يحصل الفرد على هذه النسبة من المياه حتى مدينة عدن ومدينة المكلا بإمكانياتها يصل نصيب الفرد من 60 إلى 80 لتر يومياً.

أما عدد المشتركين في مدينة تعز 44 ألف مشترك نصيب هؤلاء من المياه (320) مليون لتر .. وهذا ما ضمنته في تقدير قدمته للأخ المحافظ على وضع المؤسسة في الناحية المالية والإدارية والفنية وما يتعلق بالمؤسسة بشكل كامل.

مشيراً في حديثه المشكلات وما أستطاع حلها من هذه المشكلات والتي تأتي في مقدمتها ضبط الدوام مخففاً نسبة نجاح 92 % ونظراً لاقتصاد المؤسسة لهيكل تنظيمي ولائحة وفي أول أجتماع بالعاملين كان مدير عام المؤسسة قد أقترح هيكل تنظيمي لفترة معينة وأقر من قبل العاملين واقترح على مجلس الإدارة الأتفاع مع شركة متخصصة تعمل على التوظيف الوظيفي.. وبهذا يستطيعون القيام بهذه الوظائف على أكمل وجه وأرسل المقترح إلى الشركة الأردنية واستكملت هذا المقترح وقد عمل مدير المؤسسة على إيجاد لائحة داخلية وكانت شاملة وأحيلت إلى المستشار القانوني في المؤسسة وأقرت هذه اللائحة والمح إلى أن المؤسسة تفتقد للكادر وأن 95% من حجم العمالة كان ما بين أمي ومتعلم يقرأ ويكتب ومنهم من حملة والإعدادي والثانوي، لأن التوظيف كان يتم بغير وقف الحاجة الوظيفية وكأن الموظف هو المحتاج أساساً للمرتب وليست المؤسسة بحاجة لهذا الكادر أو ذلك الموظف ولم ينظر إلى هذه الوظيفة موجوده وهل هي محتاجة لهذا التبرع من الأشخاص، وقال لم أحصل على شخص وأحد ضمن الـ700 موظف من موظفي المؤسسة أن لديه ماجستير متخصص رغم أن حملة الماجستير في مناهذ بالآلاف ونحن بحاجة إلى إدارة سليمة لأننا كمؤسسة خدمية ولكنها ذات طابع فني والتقنيات أصبحت اليوم مهمة جداً ونحن بحاجة أيضاً إلى متخصصين أي، أن المتخصص يستطيع أن يقوم بدراسات واستشارات وكل واحد في مجاله كما أنه لا يوجد ضمن إطار البكالوريوس في المؤسسة مهندس للمياه والصرف الصحي .. وهذه كارثة بحد ذاته أذاً المشكلة بحاجة لكوادر متخصصة في شبكة المياه والمجاري أيضاً.

الميكانيكي والكهربائي وجودهما مهم جداً

وأضاف: ووقفاً لهذا العدد الهامل من الموظفين يوجد عامل فني وجدناه قد أصيب بالإحباط ووصفه بحالة صعبه نتيجة للعمالة التي يتلقاها وما حل به من ظلم وعاملوه كأي عامل مجاري وقال لقد منحناه دورات تدريبية وتأهيلية في العاصمة صنعاء، ولأننا بحاجة إلى ميكانيكي وكهربائي للعمل في الحقول المائية والتي توجد فيها مضخات ومولدات كهربائية ووجود الميكانيكي مهم جداً وكذا الكهربائي ولانعدام هذا الكادر وإن وجد فني ستكون قدرته محدودة ولا يمكن أن يعرف السبب في حالة وجود خلل ولا يمكن أن يعالج مجاله سليماً 100 % ويكون الفني يأخذ المقترحات من المهندس أي يستقبل ثم ينفذ ولكنه لا يستطيع أن يقيم العمل ويعمل على حلول وعلى ضوء ذلك كان لابد من الاهتمام بالكادر وتدريبه وإعطائه حقه.

وكما عملنا بداخل في ظل هذه الظروف حيث أتينا بهذا شي ووظفناه 5 في المؤسسة وهو مهندس في مجال المياه والصرف الصحي وكان يعمل مع البنك الدولي براتب (1500) دولار واستطعنا إيجاد فريق عمل إلى حد تكامل أخذ بتشكيل الفريق المهنية

←

انقطاع المياه في أبريل من هذا العام سببه إطلاق عيار ناري أصاب المضخات

هناك مياه مالحة وأخرى حارة

(100) مليون ريال خصصت لدراسة مشروع حصاد المياه